

دليل عملي

مشروع أجندة التنمية

بشأن تسجيل العلامات الجماعية
للشركات المحلية بصفته قضية
محورية في التنمية الاقتصادية

السياق العام / التمهيد

وافقت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، في دورتها الرابعة والعشرين، المنعقدة من 18 إلى 22 نوفمبر 2019، على الاقتراح الذي تقدمت به دولة بوليفيا، المتعلق بأجندة التنمية بشأن "تسجيل العلامات الجماعية للشركات المحلية بصفته قضية محورية في التنمية الاقتصادية" (مشروع أجندة التنمية).

ويهدف مشروع أجندة التنمية إلى تطوير نظام دعم وتعزيز، من أجل تيسير تسجيل العلامات الجماعية التابعة للشركات المحلية في أربعة بلدان، وهي: بوليفيا، والفلبين، والبرازيل، وتونس. وقد مكن هذا المشروع، بالتعاون مع أصحاب المصلحة، من تطوير العلامة الجماعية الرائدة الأولى في تونس.

وقد قدمت الويبو بالشراكة مع المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية الدعم الضروري لتنفيذ المشروع، من خلال مجموعة من الأنشطة الرامية إلى إذكاء الوعي وتعزيز القدرات، من أجل ضبط هيكلية التجمع المهني صاحب العلامة الجماعية الرائدة، وإتاحة تسجيلها.

أهداف هذا الدليل

يستقي هذا الدليل التجارب والدروس من مسار تطوير وتسجيل العلامة الجماعية الرائدة، ويهدف أساسا إلى توضيح الرهانات المرتبطة بالعلامات الجماعية في تونس، والمراحل الضرورية لوضعها وحمايتها وتطويرها.

ويتضمن الدليل معلومات عن:

- المفاهيم الضرورية لاكتساب فهم معمق للإشارة التي تتكون منها العلامة الجماعية؛
- المراحل الأساسية للتسجيل وإجراءاته؛
- أفضل الممارسات والاستراتيجيات الرامية إلى توجيه مودع طلب التسجيل خلال مراحل وضع العلامة الجماعية واستخدامها وإدارتها.

ونرجو أن يكون الدليل مفيدا لجميع الأشخاص الراغبين في تسجيل وحماية العلامات الجماعية في تونس، وأن يساهم في تطويرها على الوجه الصحيح.

قائمة المحتويات

١. ما هي العلامة الجماعية؟

- أ. التعريف
- ب. الأهداف التي تسعى العلامات التجارية إلى تحقيقها
- ج. الاستخدامات المختلفة للعلامات الجماعية
- د. العلامات الجماعية والإشارات المميزة الأخرى
- أ. ماهو الفرق بين العلامة البسيطة والعلامة الجماعية؟
- ب. العلامات وتسميات المنشأ/المؤشرات الجغرافية

٣. وضع العلامة الجماعية

- أ. إعداد ملف طلب تسجيل العلامة الجماعية
- ب. اختيار العلامة والتأكد من إتاحتها
- ج. قواعد الاستخدام: إيداع نسخة منها والنظام القانوني الساري والمحتوى
- د. الشروط الشكلية لإيداع طلب تسجيل العلامة الجماعية
- أ. ما هي دواعي تسجيل العلامة الجماعية؟
- ب. معايير الأهلية
- ج. إجراءات تسجيل العلامة في تونس
- د. إيداع الطلب الأول
- هـ. متابعة الطلب إلى حين التسجيل
- و. منح الحماية للعلامة على الصعيد الدولي

٧. بث الحياة في العلامة التجارية

- أ. إدارة العلامة التجارية
- ب. تراخيص العلامات الجماعية
- ج. الإجراءات الرقابية للعلامات الجماعية
- د. تطوير قواعد الاستخدام
- هـ. تجديد العلامة الجماعية
- و. استخدام العلامة الجماعية والترويج لها
- ز. حماية/رصد العلامة الجماعية

٦. المرفقات

- المرفق 1 - النظام القانوني في تونس
- المرفق 2 - مثال عن المحتوى المعياري لقواعد الاستخدام
- المرفق 3 - محتوى عقد ترخيص العلامة الجماعية

أ. التعريف

تعريف العلامة التجارية البسيطة

العلامة التجارية هي الإشارة المميزة التي تمكن المستهلك أو مجموعة المستهلكين من تمييز المنتج أو الخدمة التي تقدمها شركة بعينها عن المنتجات والخدمات التي تقدمها الشركات المنافسة. وتتجسد العلامة التجارية على شكل اسم علم، أو كلمة، أو عبارة، أو رمز بصري، أو صوت، أو رائحة... وتمنح العلامة التجارية معلما مرجعيا للمستهلكين، بل و"ضمانا" في بعض الأحيان.

تعريف العلامة الجماعية

تشير العلامة الجماعية إلى المنشأ التجاري لبعض المنتجات أو الخدمات، إذ تبلغ المستهلك بأن من يصنع المنتج أو يقدم الخدمة، عضو في جمعية معينة وأن لديه الحق في استخدام العلامة الجماعية.

ويمكن لأي شخص الانتفاع من العلامة الجماعية، بشرط احترام قواعد الاستخدام، التي وضعها أصحاب طلب التسجيل.

وتعد العلامة جماعية، إذا كانت تُستخدم:

- لتمييز المنتجات و/أو الخدمات؛
- من طرف أعضاء جمعية معينة أو مجموعة من الأشخاص والشركات/التجمعات المهنية، يشتركون في صفة جماعية؛
- بناء على قواعد الاستخدام التي حددت جماعيا؛
- من خلال التجمعات المهنية الخاصة أو العامة.

وعلى هذا الأساس، يمكن عادة أن تطلب تسجيل العلامة التجارية كل الجمعيات أو الأشكال القانونية الأخرى للهيئات التي تضم المصنعين، أو المنتجين، أو مزودي الخدمات، أو التجار، والذين تؤهلهم

المصدر: الويبو¹

القوانين السارية للتمتع بالحقوق، والدخول في الالتزامات، على اختلافها، وإبرام العقود والقيام بالإجراءات القانونية الأخرى، باسمهم الخاص؛ ويمكن أن يطلب تسجيل العلامة التجارية الأشخاص الاعتباريون الخاضعون للقانون العام. وتستخدم العلامات الجماعية، أولا وقبل كل شيء، لتمكين المستهلكين من التعرف على المنشأ الجغرافي أو طريقة الإنتاج أو أي خواص مشتركة تتمتع بها المنتجات أو الخدمات التي يقدمها أعضاء الهيئة صاحبة العلامة الجماعية¹.

ب. الأهداف التي تسعى العلامات التجارية إلى تحقيقها

لا تمنح العلامة الجماعية أي مزايا قانونية مقارنة بالعلامات التجارية المنفصلة التقليدية، غير أنها تتيح بعض الفوائد العملية (واحدة أو أكثر)، فهي:

- تذكر بعض المعلومات المتعلقة بمنشأ المنتج أو جودته؛

- وتوضح الانتماء (= بشكل جماعي)؛

- وتساعد على التعرف بالمنتجات أو الخدمات أو الترويج لها بشكل جماعي.

"تأثير الحجم": يقوم التجمع المهني، إذا كان متواضع الحجم، بإيداع طلب تسجيل العلامة الجماعية، بهدف ترك الانطباع بأنه هيئة تجارية أكبر حجما. ويسري نفس المبدأ على المهنيين المستقلين الذين يتحدون معا بهدف تسجيل العلامة الجماعية، ويطلقون حملة ترويجية تستند إلى تلك العلامة. ويطمح هؤلاء المهنيون إلى الاستفادة من عوائد الحملة الترويجية المعنية، دون تحمل العبء المالي بأكمله. وعلى هذا الأساس، تمكن العلامة أعضاء

ميثاق جودة أو شهادة مطابقة للمواصفات، بهدف طمأنة المستهلكين والحصول على أفضلية تنافسية. وعليه، يمكن للعلامات الجماعية، على اختلاف أشكالها، أن تقدم عدداً من المزايا لمستخدميها.

التجمع المهني من التسويق الجماعي، بشكل لا يتاح لهم كل على حدة.

"الالتزام بالجودة": قد لا يقتصر استخدام العلامة الجماعية على الرغبة في تحقيق فائدة تجارية، وقد تكون مفيدة من أجل **توحيد المهنيين حول**



وتتمثل وظيفة العلامة الجماعية في التعرف إلى منشأ المنتجات أو الخدمات التي تقدمها مجموعة من الأطراف (جمعية، أو اتحاد مصنعين، أو منتجين، أو تجار، أو أي شخص اعتباري يخضع لأحكام القانون العام) الحاصلة على الترخيص، **بناء على قواعد الاستخدام.**

وينبغي أن تكون العلامة الجماعية مميزة وألا تمنح حقا استثنائيا لصاحبها، إذ يفترض أن يتيح صاحب العلامة لأعضائه باستخدامها. وينبغي إيداع نسخة من قواعد الاستخدام لدى مكتب الملكية الفكرية، سواء رفقة طلب التسجيل أو في أي وقت لاحق قبل نشر العلامة. وتدرج قواعد الاستخدام في السجل الوطني للعلامات.

ج. الاستخدامات المختلفة للعلامات الجماعية

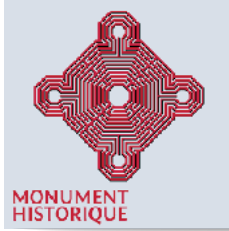
تنص الأحكام القانونية المتعلقة بالعلامات الجماعية، على صنفين من العلامات الجماعية: العلامة الجماعية "البسيطة"، وعلامة "الضمان" وعلامة "المطابقة للمواصفات"، والتي تخضع لنظام قانوني أشد صرامة.

العلامة الجماعية البسيطة: علامة انتماء

لا تختلف العلامة الجماعية كثيرا عن العلامات "التقليدية"، وتقتصر وظيفتها على ضمان منشأ معين، أو انتماء المستخدم إلى تجمع مهني. ولا تهدف العلامة الجماعية إلى ضمان جودة معينة للمنتجات أو الخدمات.

أمثلة عن العلامات الجماعية :

1. فرنسا: معلم تاريخي (Monument Historique)
2. المكسيك: أفوميتش AVOMICH (وهي علامة جماعية خاصة بالمحامين من جهة معينة)
3. الهند: المنسوجات الحريرية أو القطنية اليدوية على الطريقة اليدوية للمهنيين في منطقة تاميل نادو



تقديم الخدمات من النوع الذي تضمنه العلامة. وعمليا، تودع الهيئات المعنية بمطابقة المواصفات طلب تسجيل علامة الضمان، من أجل استخدام إشارة مميزة، كشهادة على أن المنتجات أو الخدمات التي تحمل العلامة المذكورة تستجيب للخواص التي نصت عليها قواعد الاستخدام. وعليه، ينبغي أن يتضمن طلب الإيداع نسخة من قواعد الاستخدام.

علامة الضمان

تهدف علامة الضمان إلى التعرف على منشأ المنتجات أو الخدمات مع ضمان بعض خاصيات تلك المنتجات أو الخدمات (مثلا مادة الصنع، أو طريقة الصنع أو تقديم الخدمة، أو الجودة، أو الدقة...). ويمكن لأي شخص أن يودع طلب تسجيل علامة الضمان ما لم يكن يعمل في تزويد المنتجات أو



VERIFIED
by SafeShops.be



france congrès
events & tourism

طلب التسجيل من طرف شخص اعتباري قادر على تسليم شهادة، بشرط ألا يعمل الشخص الاعتباري المعني في مجال تصنيع، أو استيراد، أو بيع المنتجات أو الخدمات الحاملة للعلامة. ويضمن شرط الاستقلال أن تتيح العلامة حماية المستهلك. ويجب أن تنص قواعد الاستخدام على خاصيات المنتج أو الخدمة المعنية، خاصة "طبيعة

العلامة الجماعية للمطابقة للمواصفات: علامة جودة بأتم معنى الكلمة يشبه هذا الصنف من العلامات بشكل كبير علامة الضمان. وتسعى علامة المطابقة للمواصفات إلى خدمة المصلحة العامة، وتخضع إذا لنظام قانوني أشد صرامة. وفي هذه الحالة، يقتضي تسجيل علامة المطابقة للمواصفات، إيداع

المنتج أو الخدمة، وخواصه، وصفاته". وتعدّ قواعد الاستخدام بمثابة وثيقة المواصفات المعتمدة، التي تنص على نظام الرقابة الذي سيطبقه صاحب العلامة الجماعية. وينبغي إيداع نسخة من قواعد الاستخدام رفقة طلب تسجيل العلامة.

أمثلة:

1. علامة وولمارك

2. علامة المطابقة للمواصفات التونسية: م ت



١١. العلامات الجماعية والإشارات المميزة الأخرى

كلاهما من ربط المنتجات أو الخدمات بشركة معينة .
وتتشابه شروط الأهلية للحصول على الحماية في حالة العلامتين.

أ. ماهو الفرق بين العلامة البسيطة والعلامة الجماعية؟
تصنف كل من العلامة البسيطة والعلامة الجماعية ضمن الإشارات المميزة، إذ تمكن

نوع العلامة	الوظيفة
الفردية	تضمن هوية المنتجات و/أو الخدمات
الجماعية	تضمن الهوية الجماعية/المنشأ الجماعي للمنتجات و/أو الخدمات تضمن خواص المنتجات و/أو الخدمات

استخدام العلامة إلا في حالة واحدة، ألا وهي الحصول على تصريح من صاحبها. ولا تحتاج العلامة البسيطة إلى صياغة قواعد استخدام ويمكن في حالة العلامتين، إبرام **عقد ترخيص للعلامة**. ويتضمن العقد اتفاقا يمنح بموجبه مالك العلامة لشخص آخر الحق في استخدامها، لقاء مقابل مادي يتناسب مع كيفية استغلال العلامة.

معلومات مفيدة:

لا يحول أي مانع دون وضع العلامة الجماعية مقترنة بعلامة فردية على نفس المنتج.

ويكمن **الفرق الجوهرى** بين هاذين الصنفين من العلامات على مستوي **الاستغلال**. ففي الواقع، يمكن أن يستغل أي شخص العلامة الجماعية، بشرط **احترام قواعد الاستخدام** التي حددها صاحب العلامة. وتنص قواعد الاستخدام مجموعة الشروط التي تنظم استخدام العلامة الجماعية. وينبغي أن تودع شروط الاستخدام مع طلب تسجيل العلامة.

أما في حالة العلامة البسيطة، فيحصل صاحب العلامة على **حق استثنائي في استغلال** العلامة التجارية، ولا يمكن نظريا أن يستخدم أي شخص آخر تلك العلامة. ولا يحق للآخرين

أمثلة من العلامات البسيطة:



وتتمتع العلامات الجماعية بالحماية لمدة ١٠ سنوات، قابلة للتجديد. بينما تتمتع تسميات المنشأ/المؤشرات الجغرافية بالحماية لفترة غير محددة، دون تقييد الحماية زمنياً.

أمثلة عن تسميات المنشأ أو المؤشرات

الجغرافية:

- تين دجة

- زيت زيتون طبرسق

العلامات الجغرافية:

لا يمكن أن تستأثر آلية تسميات المنشأ أو المؤشرات الجغرافية بحق استخدام الأسماء الجغرافية. بل إن كل المنتجات التي ترتبط باسم جغرافي بعينه، لا تستجيب بالضرورة لشروط تسميات المنشأ أو المؤشرات الجغرافية.

وتتسم العلامات الجماعية بميزة هامة، إذ تعد إشارات أو مؤشرات قابلة للاستخدام التجاري بهدف التعريف **بالمنشأ الجغرافي للمنتجات و/أو الخدمات.**

ويمكن عند الضرورة استخدام العلامات الجماعية، سواء كمرحلة أولى قبل وضع تسمية المنشأ/المؤشر الجغرافي، أو لمنح الحماية للمنتج أو بعض المنتجات غير المؤهلة للحماية بموجب تسميات المنشأ/المؤشرات الجغرافية.

وفي تلك الحالة، لا تمكن العلامة الجماعية صاحبها من الحيلولة دون استخدام الآخرين لتلك العلامات أو المؤشرات استخداماً تجارياً، طالما تعلق الأمر بالأنشطة التجارية أو الصناعية، طبقاً لشروط الاستخدام. ولا ينبغي أن يتعارض استخدام العلامة الجماعية مع استخدام الآخرين المؤهلين لاستخدام التسمية الجغرافية.

ب. العلامات وتسميات المنشأ/المؤشرات الجغرافية

العلامات وتسميات المنشأ/المؤشرات الجغرافية

تعد العلامات الجماعية وتسميات المنشأ أو المؤشرات الجغرافية إشارات تُستخدم جماعياً، وتتسم بخصائص وخصوصيات.

وينبغي فهم الفرق بينها من أجل تقييم آلية الحماية الأمثل.

تسعى تسمية المنشأ/المؤشرات الجغرافية أساساً إلى حماية الاسم الجغرافي، كي يوضع فقط على المنتجات أو الخدمات المرتبطة بمنطقة جغرافية محددة. ولا تمنح الحماية إلا بعد إثبات العلاقة الخصوصية بين المنتج والمنطقة الجغرافية (الخصوصيات، والصنف، والسمعة). وعلى هذا الأساس، تمنح تسمية المنشأ/المؤشرات الجغرافية الحماية لتسمية لفظية مرتبطة بمنتج معين.

أما العلامة الجماعية، فهي تُعرّف بالمنتجات أو الخدمات الصادرة عن الهيئة الجماعية صاحبة العلامة، دون الحاجة إلى ربطها بمنطقة جغرافية معينة.

وتختلف إجراءات التسجيل في الحالتين، على مستوى قائمة الوثائق المطلوبة. فتقتضي العلامة الجماعية صياغة قواعد الاستخدام، دون تحديد المحتوى أو شروطه، طالما أن تلك القواعد تنص على شروط استخدام الإشارات والعقوبات المطبقة عند إساءة الاستخدام. أما تسميات المنشأ/المؤشرات الجغرافية فتقتضي ضبط المواصفات، طبقاً للأحكام السارية، وينبغي أن تتضمن طريقة صنع المنتجات وقواعد الرقابة والحدود الرسمية للمنطقة الجغرافية، إلخ.

استخدام العلامات الجماعية بشكل مقترن مع تسميات المنشأ/المؤشرات الجغرافية

معلومات مفيدة:

لا يحول أي مانع دون وضع العلامة الجماعية مقترنة بتسمية المنشأ/المؤشر الجغرافي على نفس المنتج

مثال:

تسمية المنشأ المحمية زعفران المانشا في إسبانيا



أ. إعداد ملف طلب تسجيل العلامة الجماعية

قبل البدء في اللمسات الأولى لوضع علامة جماعية، ينبغي العمل على التقييم الجيد لقابلية العلامة الجماعية للتطبيق على الصعدين القانوني والعملي.

وينبغي القيام بعدد من المراحل والخطوات قبل إيداع طلب تسجيل العلامة الجماعية:

التقييم الاقتصادي أو دراسة الجدوى: ينبغي القيام بدراسة الجدوى، قبل البدء في مشروع العلامة الجماعية. ويمكن أن تشمل دراسة الجدوى عددا من الجوانب المختلفة: الجدوى التجارية أو دراسة السوق (تحليل البيئة المحيطة بالعلامة)، والجدوى البشرية، والجدوى التقنية أو الدراسة الاقتصادية. ويمكن أن تأخذ هذه الخطوة بعين الاعتبار الآثار الاجتماعية والبيئية المحتملة للمشروع.

➔ **وتأسيس التجمع المهني** الذي يفترض أن يودع الطلب ويكون صاحب العلامة التجارية (إذا لم يكن التجمع المهني قد تأسس فعلا). وينبغي جرد أصحاب المصلحة المعنيين بالجانبين المهني والعملي للعلامة المستقبلية. ويجب أخذ الوقت الكافي لتأسيس التجمع المهني وضبط قواعده، التي ينبغي أن تكون مشتركة. وينصح أن تشمل القواعد أكبر قدر من التفاصيل، وينصح أيضا بضبط القانون الأساسي للهيئة. وينبغي أن يكون التجمع المهني معتمدا لدى السلطات التونسية قبل إيداع الطلب.

➔ **تحديد العلامة الجماعية:** أي أن يقرر التجمع المهني نوع العلامة الجماعية المعنية والمنتجات و/أو الخدمات المعنية بها. وسيكون من الضروري تغليب الجانب العملي، دون السعي إلى إدراج كل التفاصيل (أنظر الفقرة المتعلقة بأنصاف المنتجات

والخدمات) المرتبطة بالمنتجات و/أو الخدمات، للحيلولة دون تشتيت استراتيجية العلامة.

➔ **صياغة قواعد الاستخدام:** تعد هذه المرحلة ضرورية لضبط الشكل العملي للعلامة الجماعية في المستقبل. وتنص هذه الوثيقة على القرارات التي اتخذها أعضاء التجمع بشأن قواعد استخدام العلامة الجماعية، والعقوبات المطبقة عند إساءة الاستخدام. ولا تخضع صياغة قواعد الاستخدام إلى أي شروط مسبقة. فيمكن أن تقتصر على شروط استخدام العلامة (مثلا مجرد رسم). ويمكن أيضا أن تتضمن قواعد إنتاج أو صنع المنتجات/الخدمات المعنية بالعلامة. (مثلا مواصفات المنتج).

➔ **اختيار الإشارة/الرمز:** من الضروري التفكير في الإشارة الذي ستودع في طلب التسجيل. هل ستكون من كلمات أو عناصر رمزية أو مزيج من الاثنين؟ ما هو الانطباع الذي ستركه الإشارة على المتلقي؟ ويجب أن يتم الاختيار بعد التفكير في بعض المسائل الاستراتيجية: موافقة التجمع المهني على الإشارة، وقدرة المستهلكين/الزبائن على التعرف عليها.

➔ **إيداع الطلب لدى المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية، وتسجيل العلامة الجماعية** - أي الجوانب الإجرائية التي ينبغي على التجمع المهني اتباعها بدقة لمنح الحماية للعلامة الجماعية.

➔ **التنفيذ والترويج** - أي إدارة العلامة، وتطبيقها، والترويج لها. ينبغي على التجمع المهني وضع الإجراءات الضرورية لضمان احترام العلامة الجماعية. وينبغي أيضا التفكير في الأدوات الترويجية التي ستساعد على التعريف بالعلامة، وتعزيز قدرتها للوصول إلى أكبر عدد من المتلقين، وزيادة استخدامها.

واحترام قواعد الاستخدام. وعلى هذا الأساس، ينبغي تحديد قواعد الاستخدام قبل إيداع طلب تسجيل العلامة، وإدراج قواعد الاستخدام ضمن طلب التسجيل.

وتهدف **قواعد الاستخدام** إلى وضع الإطار التنظيمي لشروط وطرق استخدام العلامة من طرف من يستغلها.

وسترد فيما يلي بعض الإرشادات التي تساعد على صياغة قواعد الاستخدام في تونس. وللحصول على مزيد المعلومات بخصوص المحتوي المعياري لقواعد الاستخدام، يرجى الاطلاع على المرفق 2.

- ينبغي أن يرفق مودع طلب تسجيل العلامة الجماعية نسخة من قواعد الاستخدام، ضمن طلب التسجيل.

- وتنص قواعد استخدام العلامة الجماعية على الأشخاص المصرح لها باستخدام العلامة، وشروط الحصول على عضوية التجمع صاحب العلامة الجماعية، وشروط استخدام العلامة، ومنها عقوبة إساءة الاستخدام، إن وجدت.

- وينبغي أن تتيح قواعد استخدام العلامات الجماعية المسجلة، إذا تضمنت الإشارة تسمية جغرافية، لجميع الأشخاص الحصول على عضوية الجمعية صاحبة العلامة، طالما كان منشأ المنتجات و/أو الخدمات في المنطقة الجغرافية المعنية، وطالما ساد الاعتقاد بأن الأشخاص المذكورة ستحترم شروط قواعد الاستخدام.

وبالإضافة إلى قواعد الاستخدام، يمكن لصاحب العلامة أن يضبط المواصفات الخاصة بالعلامة، من سبيل الشروط التقنية، وطريقة الصنع حسب نوع المنتج، إلخ، بهدف إتمام المعلومات الواردة في قواعد الاستخدام.

ب. اختيار العلامة والتأكد من إتاحتها
لم يتم إلى حد الآن وضع أي قيود على نوع العلامة التي يمكن تسجيلها كعلامة جماعية.

فيمكن أن تكون العلامة الجماعية:

-علامة لفظية (اسم)

-علامة رمزية (عناصر رمزية أو رسم أو شعار)

-علامة شبه رمزية (اسم وعناصر رمزية)

-علامة صوتية (صوت وجمل موسيقية)

إذا رغب شخص في تسجيل علامة معينة، يُنصح عادة، وقبل إيداع الطلب، بالقيام ببحث في حالة التقنية الصناعية السابقة للتأكد من أن العلامة التي يرغب في تسجيلها متاحة. ولا ينبغي استخدام أي إشارة يمكن الخلط بينها وبين الإشارة الخاصة بعلامة أخرى. وتتمكن هذه الخطوة الاستباقية من الحيلولة دون اعتراض أي كان على تسجيل العلامة، أو رفع دعوى تقليد ضد صاحب العلامة.

يقوم بالبحث في حالة التقنية الصناعية السابقة محام أو مستشار قانوني متخصص في الملكية الفكرية، من أجل التأكد من أن العلامة متاحة ولا تتعدى على حقوق الآخرين.

معلومات مفيدة:

يجب التوصل إلى توازن مناسب بين الإشارة إلى مفاهيم واضحة، والتمييز بشكل كاف، للحيلولة دون وقوع الجمهور في الخطأ.

معلومات مفيدة:

ينبغي القيام بالبحث في حالة التقنية الصناعية السابقة قبل إيداع طلب تسجيل العلامة الجماعية.

ج. قواعد الاستخدام: إيداع نسخة منها والنظام القانوني الساري والمحتوى
يربط القانون التونسي بين العلامة الجماعية

١٧. الشروط الشكلية لإيداع طلب تسجيل العلامة الجماعية

أ. ما هي دواعي تسجيل العلامة الجماعية؟

يحصل صاحب العلامة، عند إيداع الطلب لدى المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية على الحق الاستثنائي للاستغلال علامته على التراب التونسي، لمدة 10 سنوات، قابلة للتجديد باستمرار.

ويستأثر صاحب العلامة بحق استخدام العلامة، مما يمكنه من تعزيز تسويق المنتجات والخدمات المعنية، والترويج لها.

ويمكن لصاحب العلامة أن يدافع عن حقوقه، فيلاحق قضائياً أي شخص قد يقلد العلامة المتمتعة بالحماية، أو يستخدمها.

ب. معايير الأهلية

تسري الأحكام العامة للعلامات الفردية على العلامات الجماعية. سواء تعلق الأمر بشروط الأهلية، وشروط رفض الطلب، وشروط إبطال الحماية التي تتمتع بها تلك العلامات.

شروط الأهلية

ينبغي أن تكون العلامة قانونية: أي ينبغي أن يحترم مودع العلامة النظام العام والأخلاق الحميدة.

ينبغي أن تكون العلامة مميزة: تهدف العلامة إلى تمييز المنتجات أو الخدمات عن غيرها من المنتجات أو الخدمات المنافسة. فلا يجب تسجيل العلامة إذا اقتضت الإشارة على اللفظ العام الذي يستخدم لوصف المنتجات/الخدمات التي سيتم تسويقها.

على العكس، ينبغي التفكير في وضع **المعايير المحددة** المتعلقة بإبطال الحماية التي تتمتع بها العلامات الجماعية أو رفض طلب تسجيلها، بسبب الخاصية المحددة للعلامات الجماعية.

وترتبط هذه الشروط المحددة:

- بالتعريف الجوهرى للعلامة الجماعية وشروط الأهلية
- وبالسمة "الجماعية" لمودع الطلب
- وبقدرة صاحب العلامة الجماعية على إدارة علامته على النحو الصحيح
- وبإيداع نسخة من قواعد الاستخدام، وقابلية المحتوى للتطور
- وبخطر وقوع المستهلكين في الخطأ.

ج. إجراءات تسجيل العلامة في تونس

يودع طلب تسجيل العلامات في تونس لدى المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية. ويتمتع مودع طلب التسجيل بملكية العلامة، ويحصل على حق استثنائي في استخدام العلامة ويتمتع بالحماية ضد محاولات التزوير أو التقليد المحتملة، إلخ.

وينبغي أن يتضمن طلب تسجيل العلامة أو

تجديدها الوثائق التالية

- خمس نسخ من العلامة، لا يتجاوز طول أضلاعها 10 سنتيمترات من أي جانب.
- وصل تسديد رسوم التسجيل الخاصة بالمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية.
- قائمة المنتجات و/أو الخدمات التي ستستخدم العلامة لتمييزها.
- نسخة عن التوكيل القانوني، إذا كان مودع الطلب وكلاء عن صاحب العلامة.
- إقرار بأن مودع الطلب يطالب بحق الأسبقية المتعلقة بطلب تسجيل سابق مودع خارج تونس، إن وجد.

الاستخدام.

وليس من الضروري أن يشترك عدد من الأشخاص في ملكية العلامة الجماعية. وقد يتعدد أصحاب العلامة الجماعية، غير أن ملكية أغلب العلامات الجماعية تعود إلى هيئة واحدة (جمعية أو تجمع مهني، أو تعاقدية، أو اتحاد مهني...)، تصرح لأعضائها باستخدام العلامة.

ويمكن أن يعين مودع طلب تسجيل العلامة في تونس وكبلا ينوب عنه، وفي تلك الحالة ينبغي أن يتضمن طلب التسجيل نسخة عن التوكيل. وإذا كان مودع طلب تسجيل العلامة مقيما في الخارج، سيكون من الضروري تعيين وكيل له مقيم في تونس.

المنتجات والخدمات

بعد تحديد المنتجات و/أو الخدمات المعنية بالعلامة الجماعية، ينبغي ترتيبها حسب التصنيف الدولي "تصنيف نيس"، ثم تدوين تلك المنتجات و/أو الخدمات رفقة أصنافها على استمارة تسجيل العلامة.

لمزيد المعلومات عن تصنيف نيس يُرجى زيارة الرابط التالية:

<https://www.wipo.int/classifications/nice/ar/>

معلومات مفيدة:

ليس من الضروري إدراج كل فئة من المنتجات و/أو الخدمات بأكملها، بل يجب تحديد المنتجات والخدمات المعنية بالعلامة الجماعية، وتوضيحها بشكل جيد.

قواعد الاستخدام

ينبغي أن يتضمن طلب التسجيل نسخة من قواعد الاستخدام التي اعتمدها الهيئة الجماعية التي

وينبغي على مودع طلب تسجيل العلامة الجماعية، أن يودع الطلب مباشرة لدى المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية، وإرفاقه بقواعد الاستخدام والوثائق الأخرى التي تنظم استخدام العلامة المذكورة.

باستثناء الإجراءات السابقة، لا يخضع تسجيل العلامة الجماعية لأي أحكام معينة مرتبطة بخصوصية نظامها القانوني.

معلومات مفيدة:

ينبغي على العلامة الجماعية أن تحترم شروط الأهلية الشكلية والموضوعية التي تسري على العلامات البسيطة، وتتشابه إجراءات الفحص التي يجريها الفاحصون التابعون للمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية، في الحالتين. ويمنح تسجيل العلامة حقوقا مماثلة، بغض النظر عن نوع العلامة المسجلة.

➤ للحصول على مزيد المعلومات: يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني للمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية.

د. إيداع الطلب الأول نوع صاحب العلامة

يتميز صاحب العلامة الجماعية بسمة الجماعية. ويمكن أن يتعلق الأمر بجمعية أو اتحاد نقابي أو أي شكل من الأشكال القانونية للهيئات الجماعية التي تمثل المصلحة العامة أو المصلحة الخاصة بأعضائها.

ويكون مودع الطلب مالك العلامة الجماعية أو صاحبها. ويكون مكلفا بتنظيم شروط استخدام العلامة المذكورة، التي تسري على جميع الأعضاء/المستخدمين، وصياغتها ضمن قواعد

صالحة لمدة 10 سنوات، وتتمتع العلامة بالحماية لمدة 10 سنوات، قابلة للتجديد باستمرار.

و. منح الحماية للعلامة على الصعيد الدولي

يمكن أن تتمتع العلامة الجماعية بالحماية في بقية بلدان العالم، مما يمكن صاحب العلامة من حماية علامته في الأسواق التي يمارس فيها نشاطه على الصعيد الدولي.

ويمكن تسجيل العلامة أو طلب تسجيلها في تونس، من الممكن طلب الحماية في بلد أو أكثر، من الدول الأعضاء في نظام مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات التي تديره الويبو.

ويتيح نظام التسجيل الدولي للعلامات لمالك العلامة في تونس من إيداع طلب واحد، لدى مكتب واحد، وصياغته بلغة واحدة، وتسديد الرسوم الإجمالية، بدل تسديد الرسوم في كل بلد على حدة.

◀ للحصول على مزيد المعلومات

<https://www.wipo.int/madrid/ar/>

تودع الطلب. ويمكن أن يتواصل المعهد الوطني للمواصفات والملكية الفكرية مع مودع الطلب، إذا أراد الاستفسار حول محتوى قواعد الاستخدام.

رسوم التسجيل

يخضع التسجيل الأول للعلامة الجماعية لرسوم التسجيل.

ه. متابعة الطلب إلى حين التسجيل

يتجسد إيداع طلب التسجيل عبر إصدار المعهد الوطني للمواصفات والملكية الفكرية لوصل الإيداع، الذي يتضمن تفاصيل تاريخ الإيداع ورقمه ووصل تسديد الرسوم.

ويقوم المعهد الوطني للمواصفات والملكية الفكرية بالتأكد من إدراج جميع الوثائق المطلوبة في ملف الطلب وأن العلامة تستجيب للأحكام القانونية السارية (ينبغي أن تكون العلامة مميزة وقانونية أو شرعية). إذا لم يستجب الطلب لجميع الشروط، يدعو المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية من مودع الطلب تصحيح الطلب. وإذا تخلف مودع الطلب عن تصحيح طلبه، يصدر قرار برفض طلب التسجيل.

وينشر طلب التسجيل في النشرة الرسمية للمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية، في فترة لا تتجاوز 12 شهرا من تاريخ إيداعه.

ويمكن لأي شخص مؤهل قانونيا الاعتراض على تسجيل العلامة، في فترة لا تتجاوز شهرين من تاريخ التسجيل.

إذا لم يعترض أي كان على تسجيل العلامة، يباشر المعهد الوطني للمواصفات والملكية الفكرية تسجيل العلامة المذكورة، ويسلم المودع شهادة

٧. بث الحياة في العلامة التجارية

أ. إدارة العلامة التجارية

ويعرّف ترخيص العلامة بأنه **العقد** الذي يمنح بموجبه صاحب العلامة الجماعية لطرف آخر الحق في استغلال العلامة المذكورة، وينص عادة على مقابل مادي. ولا يمكن نقل ملكية العلامة الجماعية.

ليس من الضروري أن تعود ملكية العلامة الجماعية لأكثر من شخص واحد. وعموما، يمكن للشخص (أي التجمع المهني) أن يكون صاحب العلامة، وأن يصرح للأعضاء أو المستخدمين باستغلالها.

وينبغي ضبط الإجراءات المطبقة لإدارة استخدام العلامة، وحسن استخدامها:

ويتضمن المرفق 3 مثالا على المحتوى المعياري لعقد ترخيص العلامة الجماعية.

ج. الإجراءات الرقابية للعلامات الجماعية

يفترض أن يقوم صاحب العلامة التجارية، التي يخضع استخدامها لأحكام قواعد الاستخدام، بوضع إجراءات رقابية بهدف التأكد من حسن استخدام العلامة من طرف المستخدمين/الحاصلين على التراخيص.

ويمكن لصاحب العلامة أن ينص، بكل حرية، على شكل وعدد الإجراءات الرقابية (الرقابة الداخلية، أو الرقابة من طرف هيئة الاعتماد، إلخ) ضمن قواعد الاستخدام.

ويمكن ضبط عدد من الإجراءات الإضافية، بشكل منفصل، لإدخال التحسينات على طريقة الرقابة.

د. تطوير قواعد الاستخدام

لا ترتبط قواعد الاستخدام بفترة معينة. ويمكن أن تتطور، حسب حاجة أصحاب العلامة، وتطور القوانين، والتقنيات، أو بناء على الاحتياجات الاستراتيجية.

وينبغي إعلام المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية عند تعديل قواعد الاستخدام.

- وضع تراخيص لاستخدام العلامات

- وضع عدد من الإجراءات الرقابية

- تحديد العقوبات (تد عادة ضمن قواعد الاستخدام): عموما، تنص العقوبات على سحب تصريح استخدام العلامة و/أو سحب المنتجات الحاملة للعلامة. ويمكن أن تكون العقوبات تدرجية، مع إمكانية تصحيح الوضع، حسب التجاوزات المعنية.

- الحرص على الترويج للعلامة وتجديد فترة الحماية.

وختاماً، سيكون من الضروري أن يعقد التجمع أو الاتحاد المهني الاجتماعات بصفة دورية، لمناقشة وإدارة شؤون التجمع، ومواصلة تطوير العلامة الجماعية.

ب. تراخيص العلامات الجماعية

ينبغي الحصول على **تصريح** من الهيئة صاحبة **العلامة الجماعية** قبل وضع العلامة الجماعية على أي منتجات و/أو خدمات. ويحرص صاحب العلامة الجماعية على أن يحترم أعضاؤه عددا من المعايير المعنية، التي ينبغي أن تنص عليها قواعد استخدام العلامة.

ويكتسب التصريح طابعاً رسمياً، عبر إصدار **ترخيص غير استثنائي**.

o. تجديد العلامة الجماعية

تتمتع العلامة الجماعية بالحماية لمدة 10 سنوات، قابلة للتجديد باستمرار.

وينبغي تسديد رسوم التجديد للمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية، عند إيداع طلب التجديد.

معلومات مفيدة:

لا تتمتع العلامة بالحماية إلى ما لا نهاية، إذ ينبغي تجديد تسجيل العلامة لدى المعهد الوطني للمواصفات، بعد انقضاء مدة 10 سنوات.

و. استخدام العلامة الجماعية والترويج لها

بعد تسجيل العلامة الجماعية، وحصولها على الحماية، ينصح بالبداية في استخدام العلامة، والبداية في إصدار تراخيص العلامات للمستخدمين.

ويضع عدم استخدام العلامة الجماعية لتمييز المنتجات و/أو الخدمات في خطر إلغاء التسجيل وإبطال الحماية.

ويفترض وضع استراتيجية تواصلية للتعريف بالعلامة الجماعية. وينصح بشدة بتنظيم الحملات الترويجية لبث الحياة في العلامة، وإيصالها إلى أكبر عدد من المستهلكين.

معلومات مفيدة:

ينبغي استخدام العلامة الجماعية والترويج لها.

ز. حماية/رصد العلامة الجماعية

ينبغي على صاحب العلامة الجماعية، كغيره من أصحاب العلامات الأخرى، أن يحرص على المسائل التالية:

- عدم تعرض العلامة للتقليد أو التزوير؛
- احترام المستخدمين/الحاصلين على التراخيص لقواعد الاستخدام الحسن؛
- قيام أي كان بالتعدي على العلامة.

كما يتم تشجيع المستخدمين/الحاصلين على التراخيص على إعلام صاحب العلامة الجماعية بأي تعد قد يلاحظونه.

وإذا ما علم صاحب العلامة بأي تعد، ينبغي عليه التفكير في البدء بالإجراءات الودية و/أو القضائية لحماية العلامة الجماعية.

المرفق 1 - النظام القانوني في تونس

تتمتع العلامات الجماعية بالحماية في تونس بموجب النظام القانوني الساري.

➔ القانون عدد 36 لسنة 2001، الصادر بتاريخ 17 أبريل 2001، الخاص بحماية علامات الصنع والتجارة والخدمات

➔ القانون عدد 50 لسنة 2007، الصادر بتاريخ 23 يوليو 2007، المعدّل والمتمم للقانون عدد 36 لسنة

2001، الصادر بتاريخ 17 أبريل 2001، الخاص بحماية علامات الصنع والتجارة والخدمات

➔ الأمر الحكومي عدد 29 لسنة 2020، الصادر بتاريخ 16 يناير 2020، الذي يحدد الرسوم المتعلقة بتسجيل

علامات الصنع والتجارة والخدمات

➔ الأمر الحكومي 303 لسنة 2015، الصادر بتاريخ 1 يونيو 2015، والذي يحدد إجراءات التسجيل والاعتراض

على تسجيل علامات الصنع والتجارة والخدمات، وطرق إدراج العلامات في السجل الوطني للعلامات

➔ أودعت الحكومة التونسية لدى الويبو صك انضمامها إلى نظام مدريد بشأن التسجيل الدولي

للعلامات، "نظام مدريد". وقد دخلت أحكام نظام مدريد حيز التنفيذ في تونس، بتاريخ 16 أكتوبر 2013

المرفق 2 - مثال عن المحتوي المعياري لقواعد الاستخدام

قد يتضمن **المحتوي المعياري** لقواعد استخدام العلامة الجماعية خاصة:

1- اسم صاحب العلامة

2- اسم الجمعية أو التجمع المهني أو الشخص الاعتباري صاحب العلامة (رفقة شروط الحصول على عضويته)

3- الأشخاص التي لديها الحق في تمثيل الجمعية أو التجمع المهني أو الشخص الاعتباري الذي يخضع للقانون العام

4- رسم العلامة

5- المنتجات أو الخدمات المعنية بالعلامة

6- الأشخاص المرخص لهم باستخدام العلامة

7- قواعد استخدام العلامة، ومنها الرسومات

8- العقوبات

المرفق 3 - محتويات عقد ترخيص العلامة الجماعية

قد يتضمن عقد ترخيص العلامة التفاصيل التالية:

. تحديد أطراف العقد

. تحديد الحقوق التي يمنحها العقد بشكل دقيق، وتوضيح نطاقها

. التأكيد على أن الحقوق غير استثنائية

. تحديد النطاق الجغرافي الذي تطبق فيه العلامة (إذا لم يذكر، ستعتمد منطقة الحماية كنطاق

جغرافي)

. تحديد مبلغ الرسوم (إذا لم تكن الرسوم مقتطعة) وتسديده، في الحالات المعنية

. مدة الترخيص

. طرق فسخ وتجديد عقد الترخيص

. في الحالات المعنية، تحديد العدد الأدنى للمنتجات التي ينبغي بيعها، ومنح الحق في فسخ العقد

. في الحالات المعنية، بند التزويد الاستثنائي

. في الحالات المعنية، طرق نقل الخبرات

. التذكير بالتزامات الطرفين

